التنمية الريفية كإستراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر في الدول العربية

The Rural development as a strategy to address the problem of poverty in the Arab countries

أوضايفية حدة*

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (الجزائر)، hassina_economie@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2020/08/09 تاريخ القبول: 2021/04/25 تاريخ النشر: 2021/07/01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ملامح مشكلة الفقر التي تعاني منها أغلب الدول العربية، انطلاقا من عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية في محاولة لتشخيص الأسباب الحقيقية وراء تفاقم هذه الظاهرة خاصة في المناطق الريفية، والكشف عن أهم الوسائل والإمكانيات التي تتطلبها تنمية هذه المناطق، وجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ككل وليس على المستوى المحلي فحسب. وقد توصلت الدراسة أنه يمكن للتنمية الريفية أن تلعب دورا ايجابيا في معالجة مشكلة الفقر من خلال تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة ككل وأولها هدف الحد من الفقر وآثاره، عبر مختلف نماذج هذه الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: فقر، أسباب، تنمية ريفية، أهداف، مؤشرات

Abstract:

This study aims to highlight the features of the poverty problem that most of the Arab countries suffer from, starting with the several social and economic indicators by attempting to diagnose the real reasons behind the exacerbation of this phenomenon, especially in the rural areas, and the capabilities required to develop these regions and make them contribute to the economic development at the national level as a whole not only at the local level. The study concluded that the rural development can play a positive role in remedying the problem of poverty through achieving various sustainable development goals as a whole; the first one is the goal of poverty reduction and its effects via various models of this strategy.

The Keywords: poverty, causes, rural development, goals, indicators.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

خلال السنوات الماضية احتلت قضية الفقر عامة وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد عدة مؤتمرات دولية. وناقشت قضايا الفقر و الفقر الريفي والتي أقرت بأنه إذا ما استمر خمس سكان العالم فقراء فإن معظم أهداف التنمية الاجتماعية يصعب تحقيقها والوفاء بمتطلباتها، ومؤتمر المرأة والتنمية المنعقد في الصين الذي حظيت جلساته بمناقشات واسعة حول مشكلات المرأة الفقيرة وبصفة خاصة في المناطق الريفية، أما قمة الغذاء العالمي المنعقد في روما، فقد دقت ناقوس الخطر حول أوضاع الأمن الغذائي في الدول النامية، وأوضحت أن الفقر هو المنبع الرئيسي للمجاعات ونقص التغذية في العالم.

أمام هذه التحديات يأتي دور التنمية الريفية كنقطة الانطلاق لإعادة هذه المناطق الريفية المهمشة إلى مسار التنمية في الدول العربية، خاصة وأن أغلب السكان الفقراء يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، لذلك فالتنمية الريفية هي المحرك الرئيسي للحد من الفقر، وستكون عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه المناطق.

مشكلة البحث:

كيف تساهم التنمية الريفية في معالجة مشكلة الفقر التي تعاني منها أغلب الدول العربية ؟

فرضية الدراسة: للإجابة عن مشكلة البحث تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ تلعب التنمية الريفية دورا محوريا وايجابيا في معالجة مشكلة الفقر ومختلف مظاهره .

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة كونه يعالج قضية أساسية شغلت فكر مختلف الاقتصاديين ولا تزال وهي قضية الفقر عامة، والفقر الريفي على وجه الخصوص، ومحاولة مسح الغبار عن هذه القضية بتسليط الضوء أكثر عن السبيل الناجع للتقليص من آثار ومستويات هذه المشكلة من خلال إستراتيجية التنمية الريفية، التي تعيد الاعتبار للمناطق الريفية التي لم تلق الاهتمام الكافي في البرامج التنموية، نظرا للاهتمام

أكثر بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية رغم أنها المصدر الرئيسي لمختلف الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الدول من أراض زراعية، موارد مائية، موارد بشرية.. الخ.

منهجية البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالتعرض لوصف الظاهرة محل الدراسة وهي مشكلة الفقر ماهيتها سواء من حيث المفهوم، الأسباب، الآثار، مع محاولة ترجمة الجانب الوصفي من خلال إسقاطه على ملامح الفقر في الدول العربية من خلال تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالفقر. يليها مدخل للتنمية الريفية، أهدافها واستراتيجياتها.

2.ماهية الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أومتخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات وفي جميع العصور. إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة(الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة. (**عبد الرحمان سيف سردار، 2015، ص14**)

1.2تعريف الفقر:

هناك عدة تعريفات للفقر منها: (**عبد الرحمان سيف سردار، 2015، 15–17**)

التعريف اللغوي للفقر:

الفقر ضد الغنى، مثل الضعف. وقيل الفقير أحسن حالا من المسكين، وقد جاء في التنزيل العزيز " إنما الصدقات للفقراء والمساكين"، وقد سئل أبو العباس عن الفقير والمسكين في هذه الآية فقال: الفقير هو الذي له ما يأكل، أما المسكين فهو الذي لا شيء له. خلاصة القول أن " الفقير هو الذي له ما يأكله لكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه على كل حال، وهو أفضل حالا من المسكين".

التعريف الاصطلاحي للفقر:

يمكن تعريف الفقر عموما بأنه: " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، والفقر يشير إلى مجموعة من الناس تعد طبقة اجتماعية وهي طبقة الفقراء.

ويعرف الفقر لدى علماء الاجتماع: " أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد، وخط الفقر هو الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بمتطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه.

وهناك فرق بين الفقر المطلق والفقر النسبي، فالفقر المطلق يعد نقصا في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون اقتصادي يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية مثل الملبس والمسكن والمأكل بصورة كلية، أما الفقر النسبي فهو مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعددها 45 دولة معظمها في إفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا. ويضيف برنامج الإنماء للأمم المتحدة معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة. هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك حوالي 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 30 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية(15%) من السكان.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في اليمن لا يقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية. وتم تحديد يوم 17-19 أكتوبر من عام 2008م، كيوم عالمي للفقراء من قبل هيئة الأمم المتحدة.

ويتخذ الفقر أبعادا و أشكالا متعددة منها: (**يخلف سهير بن رشيد بن الهاشمي، 2014، ص15–16**)

- ✓ الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ؛
- ✓ الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود؛
- ✓ الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية؛
- ✓ الفقر السوسيو ثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع؛
- ✓ الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

لقد تطور مفهوم الفقر تطورا سريعا خلال القرون الماضية، ابتداء من ارتباط الفقر بانخفاض دخل الفرد ومرورا بإدخال مفاهيم الحرمان النسبي والمتعدد ووصولا إلى اخذ عامل الزمن في الاعتبار، وإدراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة ومواكبة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وغيرها من الجوانب الأخرى التي ما تزال مثار الجدل بين الاقتصاديين.

2.2قياس الفقر:

هنالك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أي من هذه الطرق والأساليب، وعوامل أخرى. ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي هو مقياسا غير كاف للفقر، فالفقر له أعراض كثيرة ومتشابكة، ومن الصعب وصف حياة الفقراء بالاعتماد على مؤشر منفرد، لذلك هناك عدة أساليب لقياس الفقر منها: (**عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص147–151**)

- **مؤشرات قياس مستوى المعيشة:** وفقا للمفهوم العام للفقر والمتمثل بانخفاض مستوى المعيشة، اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة وأهمها إجمالي دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد، وحصة الفرد أو الأسرة من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الحرارية.
- **أسلوب خط الفقر:** يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/ أو دخول الأسر. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة و الأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية. ويتضمن هذا الأسلوب على منظومة مؤشرات الفقر والتي تشمل على:

-**خط الفقر المطلق:** يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا؛

-**خط الفقر المدقع:** يمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة؛

-**نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر؛

-**فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد؛

-**شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة؛

-**معامل جيني:** يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء.

- **أسلوب الحاجات غير المشبعة:** يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الدخلية (الدخل) التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر. والبيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

3.2أسباب و جذور الفقر:

تعددت الأسباب لكن أغلبها يصب في ما يلي: (**تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO، 2017، ص8**)

أ. يعتبر فقدان الأمن الغذائي سبباً من أسباب الفقر حيث يحرم الفقراء من أهم مورد يمتلكونه وهو القوة والمهارة في العمل والإنتاج.

ب. يواجه الفقراء في الريف وخاصة المزارعون من صغار الملاك الذين يمتلكون أسر مصاعب ضخمة في الحصول على قروض، وخدمات، والتكنولوجيا، والوصول للأسواق التي تمكنهم من تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية والعمالة.

ج. •عدم توافر فرص العمل وفرص الحصول على دخل: ترتبط غالبية الوظائف المتوفرة في مجال الزراعة بدخول منخفضة وغير مستقرة وظروف صحية سيئة وعدم المساواة بين الجنسين في الأجر والفرص والحماية الاجتماعية المحدودة، وبسبب النفاذ المحدود للتدريب والخدمات المالية والإرشادية وتسهيلات التجهيز، ستكون الفرص الجذابة محدودة في المناطق الريفية.

د. عدم المساواة: ينجذب أهل الريف إلى المناطق الحضرية حيث يتوقعون حصولهم على فرص عمل أفضل و نفاذ أفضل للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية.

هـ. النفاذ المحدود للحماية الاجتماعية: لا يمتلك حوالي 73 % من سكان العالم نفاذ كافي للحماية الاجتماعية ويعيش غالبيتهم في مناطق ريفية في البلدان النامية، حيث يواجهون مصاعب تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

و. تغير المناخ: يعتبر المزارعون من صغار الملاك والذين لديهم أسر، وصغار الصيادين، والمجتمعات التي تعتمد على الغابات والرعاة أكبر الفئات تضررا بالكوارث المرتبطة بالطقس والتي تزيد حدتها ووتيرتها. كما يؤدي الجفاف وما يتصل به من تقلبات في أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع والحاجة إلى إيجاد خيارات قابلة للتطبيق في أماكن أخرى.

ز. استنزاف الموارد الطبيعية بسبب التدهور البيئي و تغير المناخ: يؤثر تدهور الأراضي والتصحر في حوالي ثلث الأراضي المستخدمة في أغراض الزراعة وفي حوالي 1.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، مما يدمر إنتاجية المزارعين وقدرتهم على الصمود. وتزيد التغيرات المناخية واستخدام التقنيات الزراعية غير الملائمة من تفاقم تلك التحديات. ويعتبر التدهور الكبير للأرض أحد الدوافع الأساسية للنزاعات في الأراضي الجافة الأفريقية، وخاصة بين الرعاة والمزارعين.

ح. فشل استراتيجيات التنمية في تحقيق أهدافها وعدم تحقق الإصلاحات الاقتصادية؛ إضافة إلى النمو السكاني السريع وما يرتبط بذلك من ارتفاع معدلات الإعالة ونسب البطالة وانخفاض مستويات التعليم والصحة العامة.

وتشكل حلقة الفقر المفرغة مجمل محددات الفقر الرئيسية وما يرافقها من خصائص و مؤشرات، حيث تتكون هذه الحلقة من أربعة ركائز أساسية تنعكس بالسلب على المجتمعات وتزيد من حدة الفقر فيها، وهي تدني الدخل، التهميش وعدم التمكين، تفاوت الدخول وتهديد التنمية المستدامة. ولكل ركيزة من هذه الركائز محددات ومؤشرات دالة عليها، فتدني الدخول ترتبط بتدني الأجور والتي بدورها ترتبط بتدني الإنتاجية والتي يحكمها حجم المشاركة والحراك وكفاءة الموارد البشرية... الخ. وكذلك الأمر في باقي المؤشرات والمحددات، فإذا ما استمر تزايد الفقر في المجتمعات فان ذلك من شأنه أن يعمل على تهديد

الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن ثم تهديد كافة برامج التنمية .(**مصطفة منير محمود، طارق محمود يسري، 2012، ص12**)

3.ملامح الفقر في الدول العربية:

إن مواصلة انخفاض أداء النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية عند مستويات منخفضة، وكذلك استمرار الظروف الإقليمية غير المواتية للنمو ومرور عدد من الدول العربية بمراحل انتقالية سياسية واقتصادية قد ساهمت في زيادة معدلات الفقر في تلك الدول، وبالتالي في زيادة نسب الحرمان من مصادر الرزق ومن الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم (**صندوق النقد العربي، ص35**)

1.3خط الفقر:

من خلال الجدول أدناه يلاحظ أن نسبة الفقراء في الدول العربية ولسنوات مسح مختلفة وفقا لخط الفقر الدولي والمقدر ب 1,9 دولار في اليوم وبالقدرة الشرائية المتعادلة تتراوح بين 22,5% في جيبوتي و18,8% في اليمن كأعلى نسب تم تسجيلها في الدول العربية إلى نسبة 1,35% في مصر و3,1% في المغرب و0,1% في الأردن. وترتفع فجوة الفقر وفقا لخط الفقر 1,9 دولار في اليوم لتصل إلى 7,5% في جيبوتي وحوالي 4% في السودان و4,5% في اليمن.

جدول رقم1: مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل في الدول العربية لسنوات مسح مختلفة

المؤشر / الدولة	عام المسح	عدد السكان (مليون)	المتوسط الشهري للإنفاق	خط فقر 1,9 دولار لليوم		خط فقر3,2 دولار لليوم		مؤشر جيني (مؤشر عدم المساواة)
				عدد الفقراء	فجوة الفقر %	عدد الفقراء	فجوة الفقر%	
الجزائر	2011	36,82	247,73	0,46	0,15	3,89	0,76	27,62
جزر القمر	2013	0,74	178,71	17,67	6,3	36,85	14,86	44,99
جيبوتي	2013	0,9	147,67	22,52	7,51	44,6	18,04	44,13
مصر	2015	93,78	183,13	1,35	0,16	16,12	2,96	31,82
العراق	2012	32,78	178,81	2,46	0,37	17,85	3,88	29,54
الأردن	2010	7,18	331,63	0,12	0,03	2,08	0,36	33,66
لبنان	2011	4,92	696,7	0	0	0,06	0,01	31,83
موريتانيا	2014	4,06	175,37	5,93	1,4	23,64	6,53	32,42
المغرب	2006	31,23	238,74	3,12	0,6	17	4,08	40,72
السودان	2009	33,65	138,89	14,92	3,98	40,53	13,64	35,39
سوريا	2004	17,81	217,18	1,67	0,24	15,3	3,17	35,78
تونس	2010	10,64	288,18	1,99	0,4	9,09	2,31	35,81
فلسطين	2011	3,93	327,82	0,2	0,08	3,41	0,57	34,44
اليمن	2014	26,25	123,29	18,82	4,46	52,22	17,27	36,71

المصدر: البنك الدولي2017

أما مؤشر عدم المساواة في الدخل عند خط الفقر 1,9 دولار فيشير إلى ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في كل من جزر القمر وجيبوتي والمغرب والتي سجلت نسب 44,99%، 44,13%،

40,76 % على التوالي. وقد سجلت الجزائر أدنى نسب للمؤشر وهي 27,62 % مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل فيها. (**تقرير التنمية العربية، 2018، ص41**)

وعند تحليل مؤشرات الفقر وفقا لخط الفقر 3,2 دولار في اليوم، فإن المؤشر لعدد للفقراء يرتفع بنسبية كبيرة في الدول العربية، ويقع وفقا لهذا المؤشر أكثر من نصف سكان اليمن، وأكثر من 40% من سكان السودان وجيبوتي تحت خط الفقر(3,2 دولار في اليوم). وترتفع فجوة الفقر لتصل إلى 18 % في جيبوتي، 17 % في اليمن، 13,6 % في السودان كما هو موضح في الجدول السابق. (**علم الدين بانقا، مرجع سبق ذكره، ص26**)

وعلى المستوى الإقليمي، تمثل نسبة السكان تحت خط الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية في الدول العربية حوالي 8% بينما تمثل حوالي 29% في المناطق الريفية، وهذا التباين يدل على عدم تكافؤ الفرص بين سكان الحضر والريف في النفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. (**صندوق النقد العربي، ص36**)

جدول رقم 2: مؤشر الفقر حسب خط الفقر الوطني في الريف و الحضر سنة 2014

البلد	الجزائر	المغرب	الأردن	فلسطين	العراق	مصر	سوريا	اليمن	جزر القمر	السودان	موريتانيا
الحضر	5,8	1,6	13,9	26,1	14,8	15,3	30,8	20,7	34,5	26,5	20,8
الريف	4,8	9,5	16,8	19,4	30,6	32,3	36,9	40,1	48,7	57,6	59,4

المصدر: البنك الدولي 2017

2.3مؤشر التنمية البشرية:

على المستوى الإقليمي فإن المنطقة العربية تراجعت من حيث مؤشر التنمية البشرية والمؤشر المعدل لعدم المساواة في عام 2015، بحصولها على ثالث أدنى مستوى في التنمية البشرية بعد جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء (**صندوق النقد العربي، ص39**)

3.3نسبة التسرب في التعليم:

يقدر المتوسط السنوي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) نحو 11,7% في عام 2015 ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة(حوالي 13,8سنة) ودول العالم ككل (12,8 سنة). وفي ما يتعلق بنسب التسرب تشير البيانات المتاحة أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولى في الدول العربية قد بلغ حوالي 13,2%، وهو ما يفوق كثيرا مثيليه في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة(7,3%) وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى (5,2%)، ويرتكز هذا التسرب أكثر في المناطق الريفية التي تكون بعيدة عن المؤسسات التعليمية وتفتقر لأدنى الشروط خاصة في مجال النقل.

4.3نطاق الخدمات الصحية:

يتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، إلا انه رغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، لا تزال هذه الخدمات تفتقد في جل الأحيان إلى الجودة والمهارة، مما يضطر البعض من سكان المنطقة إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة والتي تكون مكلفة لسائر الأسر العربية خاصة بالنسبة للفقراء منهم الذين لا يتمكنون في كثير من الأحيان من النفاذ إلى العلاج.

عند مقارنة نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في مناطق الحضر والريف في عام 2015 حسب بيانات البنك الدولي يلاحظ تباينات كبيرة، ففي المغرب مثلا قدرت نسبة الفقراء في الحضر حسب الخط الوطني 1,6% مقارنة بنسبة الفقراء الريفيين التي قدرت بحوالي 9,5%عام .2014

5.3المياه:

تتفاوت الدول العربية تفاوتا كبيرا من حيث نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح معتبر في هذا المجال رغم الطبيعة الجغرافية للمنطقة، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 92,5% في الدول العربية عام 2016، مقارنة بحوالي 71,5% في الدول النامية وحوالي 90,5% في دول العالم ككل في السنة ذاتها.

ولكن لا تزال الفجوة كبيرة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 96%، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 89% عام .2016

6.3البطالة:

قدر عدد العاطلين عن العمل عام 2016 في الدول العربية بحوالي 21,2 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 14,9% من إجمالي قوة العمل العربية، حيث يتركز حوالي 45% من عدد العاطلين عن العمل في 5 دول عربية وهي مصر والسودان والعراق والجزائر والمغرب. والتي تعود بالأساس إلى تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام و بطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد المتعطلين عن العمل، ومن ناحية أخرى الأوضاع الداخلية ببعض دول المنطقة، فضلا عن تواضع أداء الاقتصاد الكلي. أين وصل المعدل إلى 11,2% في الجزائر و 15,4% في تونس سنة 2015. (**صندوق النقد العربي، ص43-47**)

جدول رقم 3: تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية(%)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	10	10	11	9,8	10,6	11,2
الاردن	13,4	13,4	12,8	12,6	11,9	13,1
مصر	8,9	11,9	13,0	13,1	13,4	12,8
سوريا	8,4	8,1	25	35	40	50
تونس	13	18,9	16.7	15,3	15,3	15,4
المغرب	9,1	9,1	8,7	9,2	9,1	9,7

المصدر: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص48

ويشمل التشغيل في المناطق الريفية العمل للحساب الخاص في التجارة والمنشآت الصغيرة التي توفر السلع والخدمات والعمل لقاء أجر في هذه المنشآت وفي الزراعة، وتوجد أوجه تفاوت ملحوظة في جميع أنحاء المنطقة بين المناطق الحضرية والريفية، ويبين الجدول الموالي السكان في المناطق الريفية بوصفهم نسبة

من إجمالي السكان في عامي2015 و2016، في جميع البلدان بخلاف الجزائر يعيش ما لا يقل عن ثلث إجمالي عدد السكان في مناطق ريفية، وتزيد هذه النسبة عن النصف في السودان ومصر. (**منظمة العمل الدولية، 2017، ص23**)

جدول رقم 4: نسبة السكان في المناطق الريفية(%من إجمالي السكان) 2015-2016

البلد	2015	2016
الجزائر	29,27	28,7
مصر	56,87	56,78
موريتانيا	40,14	39,55
المغرب	39,8	39,32
السودان	66,19	66
تونس	33,96	32,95

المصدر: الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا:عرض عام إقليمي، (سبتمبر 2017،)تقرير لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، منظمة العمل الدولية، جنيف، ص24

4.مدخل للتنمية الريفية:

يعد الفقر الريفي محور الارتكاز عند مناقشة ظاهرة الفقر في الدول النامية، ومن ثم فإن وضع استراتيجيات وسياسات وآليات الحد منه في المناطق الريفية عن طريق التنمية الريفية يعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة لا لصالح المناطق الريفية فحسب بل لصالح المجتمع بأكمله، فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تكون قائمة بدون تنمية ريفية شمولية. وبما أن 75% من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، فإن القضاء على الجوع العالمي لا يزال يعني القضاء على الفقر الريفي، فضلا عن تزويد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الآخرين بالموارد التي يحتاجون إليها لتأدية دورهم في تغذية فقراء الحضر. فالقضاء على الفقر بشكل مستدام ودائم يتطلب تمكين فقراء الريف الحاليين عن طريق إشراكهم في عملية التنمية لإطلاق كامل إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية. (**تقرير التنمية الريفية، ، 2016، ص19**)

1.4مفهوم التنمية الريفية:

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرون منها لهذا المفهوم سواء من منظور قطاعي كقطاع التعليم أي أنها عملية تعليمية ترتكز على التعليم ومنهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى الصحي، ومنهم من يعتبرها أنها تنمية اقتصادية ترتكز على القطاع الزراعي، والبعض الآخر يعتبرها أنها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض، وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات وتخريب البيئة، ومنهم من ينظر إليها أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق الريفية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع الريفي والمشاركة في تلك القرارات، وتختلف التعاريف أيضا من منظمة إلى منظمة أخرى، يمكن أن يعطى بعضا منها: (**هاشمي الطيب، 2013–2014، ص19**)

- **تعريف البنك الدولي** :عرف البنك الدولي التنمية الريفية سنة 1975 أنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزارعين الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين.
- **تعريف مشترك بين الفاو واليونيسكو** : التنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.
- **ويعرفها روبرت شامبرز Robert Chambers** هي إستراتيجية مصممة لتمكين مجموعة من الناس، فقراء الريف رجالا ونساء، للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في

المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليه، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين، المستأجرين، والمعدومين.

- **تعريف ميشال تودارو**:أن التنمية الريفية بالرغم أنها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغير فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفر الخدمات الصحية والإسكان وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر والريف إضافة إلى ضمان استمرارية التحسن في الريف أي تكامل الأهداف الإنمائية .
- **وعرفتها منظمة الاسكوا**: بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.

تعني التنمية الريفية أنها إستراتيجية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف حيث تشمل التوسع في نشر منافع التنمية لمن هم أكثر فقرا في المناطق الريفية وتمتد أهدافها لتغطي جوانب تطوير الإنتاج، وزيادة فرص العمل وتحقيق مستوى أفضل في الدخل والغذاء والمأوى والتعليم والصحة، وهي إستراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المناطق الريفية.

هي عملية ذاتية داخلية كل مقوماتها موجودة داخل المجتمع الريفي كما أنها متغيرة ومستمرة تعتمد على الكوادر المحلية، وتهدف إلى إحداث التوازن بين الريف والحضر وضرورة وصول التنمية إلى كل قرية في جميع المحليات. (**مأمون أحمد منور، دون سنة، ص53**)

إذن **كتعريف شامل للتنمية الريفية** هي عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان (**عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص128**) وهي عملية تغيير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، فبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها

تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط. ولذلك تشمل التنمية الريفية، الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، والسياحة، والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة. **(تقرير التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص17)**

2.4أهداف التنمية الريفية:

يمكن للتنمية الريفية أن تسهم إسهاما كبيرا في مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالتعامل مع الفقر، ويعتبر رفع مستوى الدعم للمزارعين من أصحاب الأملاك الصغيرة والذين لديهم أسر، وخلق خيارات سبل عيش بديلة ومستدامة في المناطق الريفية، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب، من الأمور الأساسية للتعامل مع الأسباب الجذرية للفقر في الريف. (**تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدةFAO ، دون سنة، ص10)**، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الريفية كالآتي: **(رائد فايز حتر، صلاح عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص15)**

- ✓ تمكين ودعم فقراء الريف وزيادة قدراتهم على استخدام الموارد الإنتاجية والحصول عليها؛
- ✓ تنويع مصادر دخل الفقراء في الريف؛
- ✓ تحقيق مبدأ الحق في الغذاء وتحسين الأمن الغذائي والأحوال الغذائية لفقراء الريف،
- ✓ تنمية البنيات الأساسية وتطوير الخدمات الاجتماعية لسكان الريف؛
- ✓ تيسير الحصول على الائتمان الزراعي؛
- ✓ تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص؛
- ✓ تحقيق المساواة في النوع.
- ✓ تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها؛
- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي بين القطاعات الجغرافية في المجتمع؛

- ✓ مواجهة وحل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع (مشكلة تفاقم تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر، وما ينجم عنه من تكدس سكاني في بعض المناطق الحضرية، الضغط المتزايد على المرافق والخدمات الأساسية بها، اختلال سوق العمل بالمناطق الريفية)؛
- ✓ تمثل أحد محاور آليات شبكة الأمان الاجتماعي؛
- ✓ تحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع. (**تمار توفيق، 2015، 2016، ص70، 71**)

3.4نماذج إستراتيجية التنمية الريفية:

تختلف درجة المشاركة الحكومية في عملية التنمية الريفية باختلاف الإستراتيجية والسياسة المتبعة، فهناك أربعة نماذج في إطار إستراتيجية التنمية الريفية، الأول النموذج الإصلاحي، والثاني نموذج الاقتصاد الحر، والثالث النموذج التكنوقراطي، والأخير النموذج الجماعي، وتختلف وتتشابه هذه النماذج باختلاف وتشابه سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية المتبعة فيها، أي : (**دوخي عبد الرحيم الحنيطي ، 2012، ص50**)

أ–نموذج الاقتصاد الحر:

يركز على تحسين الموارد الغذائية كماً وكيفاً بوصفه هدفاً أساسيا للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة بحيث يمكن القروي وأسرته من إنتاج مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري وبيع فائض استهلاكهم، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة والوصول به إلى الحد الأقصى، وعلى المدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات عالية من النمو والرفاهية الاقتصادية من خلال الاعتماد على التجارة الزراعية الهادفة إلى كفاءة السوق وقدرتها، وبالتالي نجد أن التخصص يأخذ مكانه في كل من الزراعة والتجارة، وهذا التخصص يتيح الفرصة لاستغلال الأرض بأحسن صورة في ضوء إمكانياتها والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق القرية.

ب–أما النموذج الإصلاحي:

فيشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معاشي مناسب لأبناء الريف من جهة، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد وضع (Schiller) المفهوم الواسع للإصلاح الزراعي وفقاً للوسائل المستخدمة في مجموعتين: الأولى التي يمكن بواسطتها تحقيق زيادة في مستويات الإنتاج الزراعي، والثانية الوسائل التي يمكن بواسطتها تغيير وتطوير المتغيرات المتعلقة بملكية وحيازة الأرض الزراعية، وعليه يمكن القول أن تحديد مفهوم الإصلاح والنتائج المتوقعة من تطبيق عملياته ترتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بالنظام الاجتماعي والسياسي للبلد باعتبار أن معالجة مشاكل القطاع الزراعي والحلول المقترحة لها ترتبط بفلسفة وأيديولوجية النظام.

ج–أما النموذج الجماعي:

فيشير إلى أن غالبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على التامين على منتجاتهم، وذوي النظرة الضيقة إلى السوق، والذين لا يملكون رأس مال كافياً وهم غالباً أميون وضعفاء، هم بحاجة إلى الترابط والحماية، ومن الملاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النموذج الجماعي والنموذج الإصلاحي، فكلا النموذجين يعتبران الفلاح القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية. وغالباً ما يوصف نمط النموذج الجماعي للتغلب على صغر الوحدات الموزعة نتيجة الإصلاح الزراعي ولتحقيق الكفاية الاقتصادية في الإنتاج الزراعي باستخدام الأساليب العلمية والفنية والآلات الحديثة بالزراعة للمنتفعين، وبالرغم من أهمية النموذج الجماعي إلا أن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية والفشل في أخرى يجعلنا نفطن إلى أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكن على أساس مفهوم سليم لإمكانياته ، كما انه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد والمجموعة ولم ينجح كذلك في وضع السياسات والأدوات الملائمة لتطوير إنتاجية العمل ورأس المال، كما يمثل هذا النظام في أغلب الحالات كمنظمة حكومية أكثر من كونه جماعة متعاونة قائمة بمشروع خاص.

د-**أما النموذج التكنوقراطي:**

فقد ركزّ على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفهما عنصرين أساسين للتنمية الريفية، ومن أمثلة الدول المستخدمة لهذا النموذج، الهند (البنجاب)، اندونيسيا، والفلبين.

مخطط 1: استراتيجيات التنمية الريفية وفقاً لعناصرها

التوجهات النماذج	الأهداف الرئيسية لواضعي السياسات	المستفيدون الأساسيون	الهيمنة في نظام الحيازة	الأمثلة من دراسات الحالة
التكنوقراطي	زيادة الإنتاج	النخبة من ملاك الأرض	المزارع الكبيرة الخاصة	الفلبين
الإصلاحي	توزيع الدخل والثروة زيادة الإنتاج التغير الاجتماعي	متوسطي الفلاحين وبعض صغار المزارعين، وبعض المجموعات الحرفية	المزارع العائلي التعاونيات ومشروعات التوطين	تنزانيا، ماليزيا، سيري لانكا
الثوري الجماعي	التغيير الاجتماعي إعادة توزيع السلطة السياسة والثروة والإنتاج	صغار الفلاحين والعمال المعدمين	التعاونيات الجماعية ومزارع الدولة	الصين وفيتنام
السوق الحر	زيادة الإنتاج توجيه الفائض للتنمية	كبار المزارعين الرأسماليين في المناطق الريفية	المزارع المملوكة لكبار المزارعين	اندونيسيا، بنغلادش، وكوريا الجنوبية

المصدر: دوخي عبد الرحيم الحنيطي، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، ، جامعة مؤتة-الأردن، 2012، ص50

في حين يعتبر **النظام الأمثل للتنمية الريفية المتكاملة** ذلك النظام الذي يعمل على تخطيط التنمية الريفية ضمن الخطة القومية العامة للتكامل ما بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية والإقليمية، وذلك بالمقارنة ما بين معدل التبادل في الريف والحضر وخاصة فيما بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين، وبين الضرائب المدفوعة، ومخصصات الدولة من الموازنة العامة، ونمط الهجرة، وتقدير التدفق الصافي للفائض من

الريف والحضر، والمقارنة بينهم من حيث توزيع الخدمات والبنية التحتية ونصيب الفرد منها. والعمل على مضاعفة عدد المشروعات والبرامج التنموية المتكاملة والانتقال من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية وذلك بتحويل وتحقيق معدلات كافية من مخصصات الاستثمار لإغراض التنمية الريفية.

5.خاتمة:

حقيقة يصعب أن تكون هناك تنمية شاملة مستدامة بدون تنمية ريفية، إذ تعد التنمية الريفية الإستراتيجية الفعالة التي تعيد الاعتبار للمناطق الريفية التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة و تفتقر إلى إجراءات جريئة للنهوض بها من ويلات الفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة التي تستحقها هذه المناطق، خاصة وأنه من أهم أهداف التنمية المستدامة هي التوازن بين الأقاليم وإعادة الطبقات المهمشة والفقيرة الى أحضان المجتمع، من خلال إدماجها في المسار التنموي كي تكون فاعلا ومستفيدا من ثمار التنمية.

النتائج:

- ✓ يتخذ الفقر أشكالا متعددة وفي مقدمتها الفقر الريفي الذي يتركز أكثر في المناطق الريفية المهمشة التي لا تأخذ نصيبها الحقيقي من البرامج التنموية؛
- ✓ يؤثر الفقر تأثيرا سلبيا على الموارد البشرية مما يفقدها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء والتي تنعكس هي الأخرى على بقية الموارد الاقتصادية غير المستغلة؛
- ✓ من حق المناطق الريفية الاستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تعد التنمية الريفية الركيزة الأساسية لمعالجة مشكلة الفقر في المناطق الريفية؛
- ✓ مازالت الاقتصادات العربية بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة وأهمها القضاء على الفقر.

التوصيات:

- ✓ ضرورة وضع برامج تنموية موجهة خصيصا لتنمية المناطق الريفية وإخراجها من العزلة التي تعيش فيها؛

- ✓ ضرورة استغلال الموارد المتنوعة التي تزخر بها المناطق الريفية التي تعتبر اللبنة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ يعد تنويع الاقتصاد الريفي أحد الأعمدة الأساسية نحو تصحيح مسار التنمية باتجاه التنويع الاقتصادي الشامل؛
- ✓ ضرورة تخفيف حدة الفقر في الريف وتضييق الفجوة الاجتماعية بين سكان الريف وسكان المدن؛
- ✓ ضرورة وضع حلول استعجالية لمختلف التغيرات والمشاكل المناخية التي تميز المناطق الريفية.

6.قائمة المراجع:

الكتب:

– دوخي عبد الرحيم الحنيطي، (2012)، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، جامعة مؤتة–الأردن

– عبد الرحمان سيف سردار، (2015)،اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1

–يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي،(2014) تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي الجزائر أنموذجا، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن

المجلات العلمية:

–علم الدين بانقا، (2018)، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960–2017)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 144

التقارير:

–الهجرة والزراعة و التنمية الريفية، تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFAO

–رائد فايز حتر، صلاح عبد القادر، (2009)، الفقر الريفي في الوطن العربي، تقرير ا لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم

-مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، (2012)، مشروع مبادرة التوعية بأهداف الإنمائية للألفية : سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة

- تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث، 2018

-الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا:عرض عام إقليمي، (2017)، تقرير لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، منظمة العمل الدولية، جنيف

-تقرير التنمية الريفية،(2016)

حالة الأغذية والزراعة، (2017)، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، تقرير منظمة الأغذية والزراعة ، للأمم المتحدة FAO

أطروحات الدكتوراه:

-تمار توفيق، (2015-2016)، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014، ،أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

-هاشمي الطيب، (2013-2014)، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، (2013-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أو بكر بلقايد- تلمسان

المواقع الالكترونية:

مأمون احمد محمد النور، التنمية الريفية، جامعة السودان، ص 53: .http :reposity Nauss.edu.sa تاريخ الاطلاع 2019/1/3

التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير صندوق النقد العربي ص 35، http://www.amf.org.ea تاريخ الاطلاع 2019/1/13